EP

# الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/53
14 June 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الرابع والثلاثون
مونتريال 18- 20 يوليه 2001

**التخطيط الاستراتيجى :**

**مقترحات لتنفيذ أطار العمل للاهداف والأولويات والمشاكل والمنهجيات فى مجال التخطيط الأستراتيجى للصندوق المتعدد الأطراف خلال مرحلة الأمتثال**

**مقدمه**

1- إن الأطار الخاص بالهدف والأولويات والمشكلات والمنهجيات فيما يتعلق بالتخطيط الأستراتيجى للصندوق المتعدد الأطراف خلال فترة الأمتثال، وهو الإطار الذى وافق عليه الإجتماع الـ 33 للجنة التنفيذية، قد شمل مفهوم التحويل الأستراتيجى لعمليات الصندوق من صعيد التركيز على المشروعات خلال فترة السماح إلى صعيد التركيز على البلدان نفسها خلال فترة الأمتثال ودعا ذلك الأطار إلى "برنامج يتولى زمامه البلد نفسه ويهدف إلى الأمتثال خلال فترة الأمتثال" **(الأطار ، المنهجيات)** . ويقع على عاتق اللجنة التنفيذية الآن أن تتولى تحويل هذا التوجية إلى سياسات تمويلية ومنهجيات تنفيذية ومبادئ توجيهية فى تشغيل الصندوق المتعدد الأطراف وفى تشغيل

المؤسسات المختلفة الداخلة فى عمليات الصندوق بحيث تكون إجراءات التشغيل تطبيقاً لذلك التوجيه.

2- هذا هو موضوع هذه الوثيقة وربما أيضاً موضوع وثائق أخرى تالية تقوم الأمانة بموجبها بتنفيذ مقرر اللجنة التنفيذية الذى كان مما طلبه من الأمانة "إعداد مقترحات محددة لإدخال تغيرات على الإجراءات والآليات والمنهجيات التنفيذية" (**المقرر 54/33**).

3- وتدرك الأمانة تماماً أن عملية إدخال تغيرات كما هو مطلوب منها إنما تهدف إلى تغيير طريقة تشغيل مؤسسة جرى تشغيلها لفترة تزيد عن عشر سنوات. ولذا تقترح الأمانة أن تأخذ بالنهج الآتى :

ا) البناء على البنية الأساسية الموجودة حالياً : إن التغيرات مقترح إدخالها فقط بعد القيام باستعراض متعمق للنظام المعمول به حالياً لتبين "أية وجوه نقص" فى النظام الحالى لتصحيحها لجعل النظام أفضل أداء فى الظروف الجديدة.

ب) تحديد فترة إنتقالية ملائمة : لما كان من الضرورى إدخال التعديلات دون ايقاف قوة الدفع التى نشأت خلال فترة السماح، ينبغى افساح الوقت اللازم لمختلف الشركاء المعنيين بالأمر حتى يتمرسوا بالتغييرات المطلوبة ويقوموا بتنفيذها.

خ) إدخال التعديلات خطوة بخطوة : إن السياسات والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل المعمول بها فى الصندوق إنما تطورت على مر السنين فأصبحت مجموعة عضوية متكاملة وتتبع هذه المجموعة أيضاً نظاماً متتابعاً إما على أساس المادة التى يتناولها التشغيل أو على أساس حاجة التشغيل نفسه. مثال ذلك أن سياسات التمويل سوف تحدد نوع منهجيات التنفيذ والمبادئ التوجيهية التى يسترشد بها التشغيل لمساندة السياسات، وهو أمر سيحدد بدوره إجراءات التشغيل التى يجب الأخذ بها. وسيكون ذلك هو الترتيب الذى يجرى به استعراض تلك الموضوعات ثم الأخذ بها. ونتيجة لذلك فإن الوثيقة الحالية لن تتناول مختلف إجراءات التشغيل ولا ممارسات الأعمال مثل مؤشرات الأداء فى خطط الأعمال. غير أن هذه الإجراءات ينبغى استعراضها لتبين ما إذا كانت لا تزال صالحة للتطبيق فى ضوء سياسات ومنهجيات التشغيل الجديدة للصندوق.

د) مهمة هذه الوثيقة : ستتولى هذه الوثيقة استعراض سياسات التمويل التى سيطبقها الصندوق المتعدد الأطراف والتغيرات المقترحة التى ينبغى ادخالها بما يتلاءم وتلك

السياسات كما ستقترح منهجيات ومبادئ توجيهية تشغيلية لتنفيذ التغيرات المقترح ادخالها على تلك السياسات.

**سياسات التمويل التى يطبقها الصندوق المتعدد الأطراف**

التركيز على جدوى المشروعات

(أ) سياسة التمويل المعمول بها حاليا

4- إن السياسة التمويلية التى تتبعها وكالة تمويل ما إنما يحددها هدف الوكالة الذى تسعى إلى إدراكه. وعلى غرار ذلك فإن السياسة التمويلية للصندوق المتعدد الأطراف فى مرحلة السماح كان يحددها هدف الصندوق تحقيق أكبر قدر من الـ ODS المطلوب إزالته عالمياً باستعمال الموارد المتاحة، مع مراعاة ضرورة إحراز تقدم فى جميع القطاعات. والسياسة التمويلية للصندوق، خصوصاً فى السنوات الأولى لحياة الصندوق، كانت تركز أساساً على وقع المشروعات الفردية مقيساً بعدد أطنان ODP التى يزيلها المشروع.

5- وبالإضافة إلى ذلك ومنذ الأيام الأولى لقيام الصندوق كانت معظم المقترحات بمشروعات تنطوى على مناقشة للسياق القطاعى الذى يندرج فيه المشروع. وهو سياق كان يشير فى المعتاد إلى الأستهلاك الإجمالى للمادة الخاضعة للرقابة فى ذلك القطاع كما ينطوى أحياناً على قائمة بالمشروعات التى سبق تمويلها. وفى السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ 1996، جرى توسيع السياق القطاعى، إعمالاً لمقررات اللجنة التنفيذية، بحيث يشمل ذلك السياق مناقشة ما للمشروع المطلوب من وقع على تجميدالـ CFC فى البلد الذى يعنيه الأمر. غير أن هذه المناقشة كثيراً ما كانت تتخذ شكل بيان عام يقول أن المشروع من شأنه أن يسهم فى تحقيق التزام التجميد.

6- هذه السياسة التمويلية القائمة على التنويه بوقع المشروعات الفردية، بمعزل عن أهداف الأمتثال الوطنى بأجمعه، كانت سياسة مقبولة فى فترة السماح حيث أن هدف الامتثال، أبان تحقيق الخطوة الأولى نحو التخفيض كان فى معظم الأحيان هدفاً لا تزال أمامه سنوات لتحقيقة. والإشارة إلى السياق القطاعى كانت أمراً نافعاً لتفهم خلفية القطاع الذى تنتمى إليه المشروعات فى أيامها الأولى كما كانت نافعة فى رفع مستوى الوعى لدى بلدان المادة 5 بشأن التزامها الوشيك بالتجميد وفقاً للبيان العام المتعلق بوقع ذلك التجميد.

(ب) عدم ملاءمة السياسة التمويلية الحالية لفترة الامتثال.

7- بموجب السياسة التمويلية الحالية يصدر قرار التمويل أساساً بناء على وقع المشروعات الفردية. ثم أن النظر فى ارتباط تلك المشروعات بالسياق القطاعى كله ثم بعد ذلك بالامتثال لتجميد الـ CFC كان أمراً سطحياً غير متعمق. وحتى صدور المقرر 2/33 الصادر عن الاجتماع الأخير لم تبذل أية محاولة لبيان وقع المشروع المطلوب على استهلاك القطاع كله، وذلك بخصم التخفيض الناشئ عن المشروع من مجموع استهلاك القطاع. ولم تبذل أيضاً جهود لبيان وقع التخفيض الذى يموله الصندوق على هدف التجميد الوطنى وذلك باستقطاع التخفيض الناشئ عن المشروع من مجموع الاستهلاك الوطنى للمادة الضارة بالأوزون.

8- ونتيجة لذلك فإن التمويل الحالى يسمح بالموافقة على المشروعات دون مراعاة الحساب الفعلى لوقعها على الاستهلاك القطاعى كله. وتبعاً لذلك كانت هناك حالات عديدة بلغ فيها مجموع الإزالة المتراكمة التى مولها الصندوق فى قطاع معين رقماً يتجاوز بمراحل مجموع استهلاك القطاع الذى أبلغ البلد عنه ومع ذلك يظل البلد يطلب تمويل مشروعات جديدة فى القطاع نفسه.

9- وهناك جانب سلبى آخر أشد خطورة فى السياسة الراهنة يتمثل فى عدم وجود ارتباط مباشر بين التخفيض الناشئ عن المشروعات فى استهلاك المواد الخاضعة للرقابة وهو الاستهلاك الذى يحدد على أساسه الامتثال الوطنى للإزالة. ويؤدى ذلك إلى تعذر كامل قياس جدوى التمويل على الامتثال الوطنى وهو الامتثال الذى تقول المادة 10 من البروتوكول أنه هدف الصندوق.

10- إن الآثار المترتبة على هذه الجوانب السلبية لسياسة التمويل الحالية يمكن أن يكون لها وقع ضار على فعالية الصندوق فى إدراك هدفه المتمثل فى مساعدة بلدان المادة 5 على تحقيق أهداف الامتثال المضروب لها موعد محدد كما تنطوى تلك الآثار على مخاطرة تخصيص أموال لمجالات تكون الحاجة فيها أقل ألحاحاً فيما يتعلق بتحقيق الامتثال.

(ج) التعديل اللازم للسياسة التمويلية الحالية.

11- إن التركيز على وقع المشروعات الفردية قد ساعد كثيراً الصندوق على تحقيق هدف إدراك أكبر قدر ممكن من التخفيض الشامل للـ ODS فى بلدان المادة 5 خلال فترة السماح. بيد أنه مع التسليم بأن جميع بلدان المادة 5 عليها أن تحقق الامتثال فى وقت واحد أصدرت اللجنة التنفيذية توجيهاً جديداً مقتضاه أن يتحول هدف الصندوق نحو مساعدة البلدان الفردية العاملة بموجب المادة 5 على تحقيق أهداف الامتثال فى الموعد المضروب. ويقتضى ذلك تصحيحاً للسياسة التمويلية بتحويلها من التركيز على وقع المشروعات الفردية إلى زيادة التركيز على ما يثبت من

اسهام تلك المشروعات فى تحقيق الامتثال الوطنى. ومفتاح التصحيح هو قيام الدليل على فائدة المشروع لتحقيق الامتثال ، وهو أمر يختلف عن النهج المعمول به حالياً كما لوحظ ذلك فى اطار التخطيط الاستراتيجى الذى وافق عليه الاجتماع الأخير، ألا وهو أن "التمويل ينبغى أن يكون قائما على التزام البلد بتحقيق تخفيضات مستمرة ودائمة وإجمالية فى الاستهلاك والإنتاج حسب مقتضى الأمر" (**الاطار ، المنهجيات**).

12- إن فائدة المشروع للامتثال، التى يقوم عليها الدليل، إنما تعرّف بأنها ارتباط مباشر يمكن تقديره بكميات محدده بين تخفيض الـ ODS الذى يموله الصندوق وهدف الامتثال الواجب تحقيقه على نحو ما يحدده بروتوكول مونتريال.

(د) منهجيات تطبيق سياسة التمويل المعدلة.

13- تبعاً لما يفضله البلد الذى يعنيه الأمر وتبعاً لاستعداد ذلك البلد قد يكون ثمة منهجيتان لتنفيذ سياسة التمويل المعدلة – أى المصححة – للتدليل على الجدوى بالنسبة لتحقيق الامتثال: تمويل لاتفاقات قائمة على أساس الأداء الفعلى وعلى أساس مجموعات من المواد المطلوب إزالتها، وتمويل على أساس مشروعات فردية أو أساس خطط للإزالة فى قطاعات فردية، على أساس أستراتيجية الإزالة الوطنية. والفقرات الأتية تتضمن مناقشة هاتين المنهجيتين:

(1) اتفاقات الإزالة القائمة على اساس الأداء الفعلى وعلى أساس مجموعات من المواد المطلوب إزالتها.

14- مدى الأتفاقات : إن أتفاقات الأزالة التى تشمل طائفة بأكملها من المواد هى أتفاقات تشمل مجموع الاستهلاك المتبقى من المواد الخاضعة للرقابة، مثل الهالونات والـ CFC فى جميع قطاعات الاستعمال داخل البلد. وتبعاً للاستهلاك المتبقى فى كل من تلك القطاعات يمكن أن يشمل الاتفاق استراتيجية تتعلق بأكثر من قطاع واحد، أو – إذا كان الاستهلاك المتبقى يتعلق فقط بقطاع خدمة التبريد، وهو الأمر المألوف عادة فى مجال اتمام إزالة الـ CFC فى قطاعات التصنيع التى يعنيها الأمر – يمكن جعل الاتفاق جزءاً من خطة إدارة غازات التبريد، كما يقضى بذلك المقرر 48/31.

15- سمات الاتفاقات : إن الاتفاق القائم على أساس الأداء الفعلى والذى يشمل طائفة من المواد ينبغى أن يتضمن خطة عمل وجدولاً زمنياً لتنفيذ أنشطة جيدة التنسيق تبذلها الصناعة والحكومة معاً، ومستوى للتمويل توافق عليه اللجنة التنفيذية، وجدولاً زمنياً للصرف من الصندوق المتعدد الأطراف

يتمشى والأهداف الوطنية فى مجال تخفيضات ODS، وهيكلاً وطنياً للإدارة العامة يكفل تحقيق هدف الاتفاقات.

16- مزايا الاتفاقات : إن الاتفاقات المقترحة قد تكون أفضل فرصة ممكنة لتنفيذ السياسة التمويلية التى يقوم الدليل على فائدتها لتحقيق الامتثال، حيث أن التمويل يكون مربوطاً بأهداف الامتثال المنصوص عليها فى الامتثال (سواءاً أكان تحقيق هذه الأهداف طبقاً للجدول الزمنى لبروتوكول مونتريال أو لجدول أسرع يفضله البلد المعنى)، كما أن صرف الموارد يكون مربوطاً فى تلك الاتفاقات بمراحل الإنجاز.

17- تنطوى الاتفاقات على حل بديل لتقديم المشروعات منفردة، أى تقديم كل مشروع على حدة الذى هو أسلوب قد ينطوى على مصاعب سواءاً فى التقديم أو فى الموافقة. ومن شأن تلك الاتفاقات أن تكفل كذلك تمويلاً من الصندوق المتعدد الأطراف يمكن معرفته مقدماً على فترة زمنية معينة، كما أنه يتيح للبلد الذى يعنيه الأمر مرونة فى استعمال الأموال المعتمدة لتنفيذ أنشطة تهدف إلى تحقيق أهداف الاتفاق.

18- الخبرة المكتسبة حتى اليوم : إن هذه المنهجية جرى تطبيقها لإزالة ODS فى قطاع الإنتاج وقطاعات أخرى كما طبقت إلى حد ما فى تمويل خطط إدارة غازات التبريد فى البلدان ذات الاستهلاك المنخفض. والاتفاقات القطاعية المعتمدة حتى الآن يجرى تنفيذها حسب الخطة الموضوعة لها غير أن معظمها جرى إعداده والتفاوض بشأنه على أساس كل حالة على حدة وخلال فترة زمنية طويلة.

19- المبادئ التوجيهية للتشغيل : لقد آن الأوان لاستعراض الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية قياسية تقوم على أساس الخبرة التى اكتسبها الصندوق المتعدد الأطراف فى مجال إعداد وتنفيذ وإدارة هذه الاتفاقات، وذلك إذا ما تزايد الأخذ بهذه المنهجية.

20- الخطوات الأخرى الموصى بها : من الموصى به فى سبيل تمكين البلدان المستعدة للأخذ بمنهجية الاتفاق القائم على أساس الأداء الفعلى وإزالة طائفة بأكملها من المواد، أن تعمل الأمانة مع الوكالات المنفذة على وضع مشروع مبادئ توجيهية لإعداد وتنفيذ وإدارة الاتفاقات القائمة على أساس الأداء الفعلى وإزالة طائفة بأكملها من المواد.

(2) تمويل المشروعات الفردية (شاملة المشروعات المظلية أو مشروعات الإزالة النهائية)، وخطط الإزالة فى قطاعات فردية، على أساس استراتيجية الامتثال الوطنية.

21- إن المنهجية الحالية المبنية على أساس تمويل مشروعات فردية يمكن الاستمرار فى تطبيقها غير أن هذا التمويل ينبغى أن يكون مشروطاً بأقامة الدليل على أن المشروع المطلوب يحتل مركزه فى استراتيجية الامتثال الوطنية الرامية إلى إزالة المادة الخاضعة للرقابة. وينبغى أن تبين تلك المنهجية :

ا) هدف الامتثال المطلوب تحقيقه (مثلاً تجميد الـ CFC وتخفيض 50% بحلول عام 2005 وغير ذلك)

ب) وقع المشروعات الجارية على رصيد آخر استهلاك من المادة المشار إليها، ومستوى الاستهلاك الواجب تطبيقه للامتثال للهدف المعين.

خ) وقع المشروع المطلوب على تحقيق هدف الامتثال المنشود.

د) وقع المشروع المطلوب على الاستهلاك الوطنى المتبقى من المادة أو المواد التى يعنيها الأمر.

22- إن الخطوات السابق بيانها ملخصة فى منهجية لإثبات جدوى المشروع المطلوب لتحقيق الامتثال وهذه المنهجية مبينه فى الجدول الآتى :-

**جـدول**

منهجية لإثبات جدوى المشروع لتحقيق الامتثال

بأطنان ODP

| | |
|---|---|
| سنة التقديم | |
| المشروع : | |
| المادة الخاضعة للرقابة : | CFCs, هالونات ، بروميد الميثيل وغيرها |
| هدف الإزالة المنشود من المشروع : | مثلاً تجميد الـ CFC، تخفيض 50% من الـCFC فى 2005 ، إلخ |
| الاستهلاك المبلغ عنه خلال السنة السابقة (بيانات المادة 7) : (A) | |

| | |
|---|---|
| مستوى الاستهلاك الواجب الالتزام به للامتثال (B) | |
| التخفيض الضرورى للامتثال (C) : | (C) = (A) - (B) |
| الإزالة المعتمدة الجارى تنفيذها (D) : | |
| الرصيد اللازم تخفيضه (E) : | (E) = (C) - (D), or (A) - (B) - (D) |
| إسهام المشروع (F) : | |
| الاستهلاك المتبقى المطلوب تخفيضه للوفاء بالهدف بعد تمويل المشروع (G) : | (G) = (E) - (F), or (A) - (B) - (D) - (F) |
| الاستهلاك المتبقى من المادة غير الممول فى البلد بعد تمويل المشروع (H) | (H) = (A) - (D) - (F) |

23- وهذا الأمر مطلوب كذلك فى خطة إزالة قطاع مستقل قائم بذاته. وخطط الإزالة القطاعية هذه يمكن أن تشمل مجموع استهلاك المادة الخاضعة للرقابة وخطة عمل تطبقها الصناعة والحكومة معاً ومستوى تمويل معتمداً وجدولاً للصرف كما فى حالة الاتفاقات المتعلقة بمجموعة كاملة من المواد. وحيث أن المادة الخاضعة للرقابة يمكن استعمالها فى أكثر من قطاع فمن الأهمية بمكان بيان الوقع المباشر لتلك المشروعات على أهداف الامتثال الوطنية بالنسبة للمواد الخاضعة للرقابة التى يعنيها الأمر.

24- المزايا : إن طلب جعل طلبات التمويل داخلة فى إطار استراتيجية الامتثال الوطنية أمر يتيح تحديد وقع التمويل على هدف الامتثال المنشود كما يتيح تقدير طابع الاستعجال لمثل تلك الطلبات وتحديد أولوية التمويل تبعاً لذلك. وتمويل المشروعات وفقاً لاستراتيجية الامتثال الوطنية يتيح للحكومة أن تحدد وتيرة الإزالة بما يتلاءم وما لديها من العرض والطلب فى السوق الداخلى بخصوص المواد الخاضعة للرقابة وبما يتلاءم واستعداد المستهلكين فى البلد. والخطوات المقترحة فى الجدول السابق لتحليل جدوى المشروعات للامتثال – على أن تكون هذه الجدوى أكيده – هى خطوات من شأنها أن تعالج وجوه النقص فى سياسة التمويل الحالية التى لا تربط بين وقع المشروعات وبين الامتثال الوطنى. وهذه الخطوات مقترحة أيضاً فى مشروع المبادئ التوجيهية لاعداد تحديثات البرامج القطرية. والغرض المنشود من تلك المبادئ التوجيهية هو مساعدة البلدان على اعداد استراتيجيتها الوطنية الخاصة بالامتثال.

**25**- المبادئ التوجيهية التشغيلية : إن المبادئ التوجيهية المقترحة لإعداد تحديثات البرامج القطرية، وهى المبادئ المعروضة على الاجتماع 34 من جانب الأمانة يمكن أن تكون مبادئ توجيهية تشغيلية لإعداد استراتيجية الامتثال الوطنية. وقد لاحظت ذلك أيضاً اللجنة التنفيذية التى قررت أن "من شأن تحديثات البرامج القطرية وخطط إدارة غازات التبريد أن تزود بلدان المادة 5 بآلية لاستراتيجيات الإزالة الوطنية وأن تشجع بلدان المادة 5 على انتهاز هذه الفرصة" **(المقرر 54/33)**.

26- وريثما يتم إعداد هذه الاستراتيجيات فمن الموصى به إعادة النظر فى السياق القطاعى الذى يدخل فى الوقت الحالى فى وثيقة كل مشروع بحيث يتضمن تحليلاً لاثبات جدوى التمويل المطلوب لتحقيق الامتثال، طبقاً للمنهجية المقترحة فى الجدول الوارد أعلاه.

<u>التركيز على المسؤولية الوطنية عن إدارة برنامج إزالة الـ ODS.</u>

(أ) الجوانب السلبية فى السياسة الحالية خلال فترة الامتثال

27- خلال فترة السماح، عندما كان تنفيذ برنامج إزالة الـ ODS الوطنى يركز أساسًا على العمل المتصل بالمشروع فإن امتلاك زمام إدارة المشروع كان يتساوى بملكية المنشآت التى أدت إلى قيام تلك المشروعات كما أن الامساك بالزمام كان يغطى المسؤولية الإدارية. وكان تنفيذ المشروعات، لاسيما المشروعات الاستثمارية ينطوى معظمه على إنتاج مدخلات لازمة للمشروع مثل تعيين خبراء استشاريين لأجل قصير وتوريد وتسليم المعدات اللازمة. وكانت تلك العمليتان مندفعتين إلى الأمام إندفاعاً ذاتياً ويمكن أيضاً دفعهما من الخارج حتى بدون مشاركة قوية من الحكومة الوطنية.

28- بيد أنه، خلال فترة الامتثال فإن منهجية التنفيذ سيتزايد اعتمادها على التغطيات المفرشية الشاملة مثل الاتفاقات التى تغطى قطاعاً بأكمله أو مجموعة كاملة من المواد. وعلى حين تتيح وسائل التدخل الحالية استمرار تقديم المشروعات إلا أن السياسات الحكومية على شكل حوافز مشجعة أو مثبطة سوف تصبح وسائل هامة للتدخل. وبعبارة أخرى ستأخذ الحكومات، بدلاً من الأفراد أو المنشآت، بزمام المشروعات وتسعى إلى تعبئة وتنسيق المكونات المختلفة لجميع المشروعات فى سبيل تحقيق هدف الامتثال الوطنى.

29- إن معظم الأنشطة الواردة فى استراتيجيات الامتثال الوطنية سوف تقتضى جهوداً يبذلها الفاعلون الوطنيون، على أساس عمل يومى يمتد على فترة طويلة نسبياً من الزمن، فمثلاً يكون أخذ الحكومة بنظام لإصدار التراخيص لتنظيم استيراد الـ ODS والمعدات التى تحتوى الـ ODS إنما

هو مجرد بداية. ويقتضى تنفيذ ذلك النظام إنشاء سجل وطنى لمستوردى الـ ODS ومستعمليها والإصدار السنوى لتراخيص استيراد قائمة على أساس الأرصدة المتبقية المقبولة من مقادير الاستهلاك وعلى أساس رصد التنفيذ والتعامل مع المخالفات وغير ذلك. وهذه أمور لا يمكن أن يقوم بها خبراء استشاريون خارجيون يعينون على أجل قصير وإنما يقتضى ذلك أن تتدخل الحكومة على نحو أشد عزماً فى الإدارة اليومية لاستراتيجية الامتثال الوطنية.

(ب) تعديل سياسة التمويل على أساس المسئولية الوطنية.

30- إن تحويل التركيز عن تنفيذ المشروعات الفردية خلال فترة السماح إلى تحقيق الامتثال سيؤدى إلى إعادة تنسيق المسئوليات بين الحكومة الوطنية والعاملين الخارجيين فى إدارة شئون برنامج الإزالة الوطنى. "وخلال فترة الامتثال يجب أن يكون دور الحكومة أكثر من مجرد الموافقة على تقديم مشروعات إلى اللجنة التنفيذية. فخلال فترة الامتثال يجب أن يضع البلد ويطور أهداف وسياسات وأعمال وطنية ضرورية لكفالة الامتثال ويجب أن يقوم البلد بتوجبة الوكالات نحو العمل فى مجالات محددة لتحقيق خطته الاستراتيجية الوطنية للامتثال". **(الاطار ، المنهجيات)**. ونتيجة لذلك ينبغى أن يزيد الصندوق المتعدد الأطراف من تركيزه على المسؤولية الوطنية عن شئون الإدارة بما يسمح بأن تكون الحكومات مسؤولة عن التخطيط وعن التنفيذ وعن تخصيص التمويل المعتمد للأنشطة اللازمة لتحقيق الامتثال.

(ج) تنفيذ منهجيات سياسة زيادة التركيز على المسؤولية الوطنية فى شئون الإدارة عن برنامج إزالة الـ ODS : الربط بين تمويل التعزيز المؤسسى واحتياجات الامتثال.

31- إن التوسع فى المسؤولية الوطنية من مجرد مساندة المشروعات والبرامج إلى الإضطلاع بالمسؤولية الشاملة عن إدارة المشروعات التى تحقق الامتثال أمر يقتضى تعزيز القدرات الوطنية فى شئون الإدارة. وقد أعترفت اللجنة التنفيذية بذلك عندما قالت "إن قدرة حكومات المادة 5 ينبغى تعزيزها حتى تستطيع الحكومات المذكورة أن تخطط وتدير برنامجها الوطنى الخاص بإزالة الـ ODS. وفى ذلك ينبغى أن تؤخذ فى الأعتبار نتائج تقييم عملية التعزيز المؤسسى. **(الإطار ، المنهجيات)**.

32- إن إنشاء واستبقاء القدرة الوطنية على إدارة برامج إزالة الـ ODS أمر تموله أساسًا فى الوقت الحاضر مشروعات التعزيز المؤسسى، كما تموله فى حالات قليلة ترتيبات إضافية مع وكالة منفذه واحدة أو أكثر. غير أن هذه القدرات سوف تحتاج إلى مزيد من التعزيز للاستجابة للسياسة المعدلة التى يأخذ بها الصندوق والتى تركز على مزيد من مسؤولية الحكومات الوطنية عن تنفيذ البرامج الوطنية للإزالة. فمثلاً يمكن أن تضطلع وحدات الأوزون الوطنية الممولة عن طريق مشروعات التعزيز المؤسسى بمزيد من المسؤوليات عن الإدارة الفعالة للمشروعات ذات المكونات المتعددة. ويتطلب هذا فحصاً لمنهجية التمويل المعمول بها فى الوقت الحاضر لمشروعات التعزيز المؤسسى للنظر فيما إذا كان ينبغى الاستمرار فى تمويل تلك المشروعات بوصفها مشروعات مستقلة، على نحو ما هو معمول به فى الوقت الحاضر، أم هل ينبغى إدراج ذلك التمويل فى تمويل اتفاقات تشمل قطاعاً بأكمله أو مواد بأكملها.

33- إن منهجية الربط بين تمويل مشروعات التعزيز المؤسسى بحاجات الامتثال وما يترتب عليه، أمر ينبغى فحصه فى سياق استعراض المبادئ التوجيهية لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسى نظراً لسياسة الصندوق المعدلة التى تقوم على أساس التركيز على مزيد من مسؤولية الحكومات عن برامج الإزالة الوطنية. وينبغى أن تأخذ عملية الاستعراض فى الاعتبار نتائج التقييم الذى تم حديثاً لمشروعات التعزيز المؤسسى، ومعايير التمويل ومنهجيات التنفيذ والعوامل الأخرى المتصلة بهذا الموضوع.

**توصيات**

إن أمانة الصندوق توصى اللجنة التنفيذية بما يلى :

(1) أن تأخذ بالسياسات المعدلة للصندوق المتعدد الأطراف والتى ترمى إلى التركيز على (أ) اقامة الدليل على جدوى المشروعات لتحقيق الامتثال (ب) مسؤولية أكبر تتحملها الحكومة فى إدارة البرامج الوطنية للإزالة.

(2) الأخذ بمشروع المبادئ التوجيهية لإعداد تحديثات للبرامج القطرية فى سبيل توفير إرشاد يستأنس به عند وضع الاستراتيجيات القطرية للامتثال.

(3) ريثما يتم إعداد استراتيجية قطرية للامتثال، أن تأخذ اللجنة التنفيذية بمنهجية أثبات جدوى المشروعات للامتثال على نحو ما هو مبين فى الفقرة 22 أعلاه فى هذه الوثيقة وأن تطلب الأخذ بتلك المنهجية فى جميع مقترحات المشروعات التى تقدم خلال 2002.

(4) أن تطلب من الأمانة أن تعمل مع الوكالات المنفذه على وضع مشروع مبادئ توجيهية لإعداد اتفاقات تكون قائمة على أساس الأداء الفعلى وشاملة إزالة مواد بأكملها، ولتنفيذ تلك الاتفاقات وإدارة شئونها.

(5) أن تطلب من الأمانة ومن الوكالات المنفذة أن تستعرض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسى بما يتمشى والسياسة المعدلة التى ينتهجها الصندوق والتى تركز على مسئولية أكبر تضطلع بها الحكومات عن البرامج الوطنية للإزالة وذلك بقصد الربط بين تمويل مشروعات التعزيز المؤسسى ربطاً أوثق باحتياجات البلدان فى مجال الامتثال. وينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار، فى عملية الاستعراض المشار إليها، نتائج التقييم الذى جرى حديثاً لمشروعات التعزيز المؤسسى ومعايير التمويل ومنهجية التنفيذ والعوامل الأخرى المتصلة بهذا المجال.

---